

تفويض الحساب

الموقع أدناه بصفته المفوض حسب الأصول بالتوقيع عن (_____) ("الشركة")
تأسست وفقاً لقوانين (_____) وعنوانها
(_____)

("الشركة") تبدي موافقتها على الآتي:

١. أن يتم تعيين (_____) ("البنك") مصرفاً للشركة، وأن تقوم الشركة بفتح حساب جاري و/أو أي حساب آخر باسم الشركة تتطلبه من وقت لآخر (بأي عملة أخرى يوافق عليها البنك) .

٢. يكون البنك مخولاً حتى يتم إبلاغه بأي قرار صادر من قبل المفوض بالتوقيع عن الشركة بخلاف ذلك، بمعاملة وإعتبار أي من التالية أسماؤهم (المفوض/المفوضين بالتوقيع كما هو الحال) وفقاً للسجل التجاري/ الصادرة من أمانة السجل التجاري في هذا الخصوص:

أ.

ب.

ج.

بأنهم يتمتعون (_____) (والرجاء إرفاق شهادة السجل التجاري الصادرة من قبل أمانة السجل التجاري التابعة لوزارة التجارة والصناعة في عمان) للعمل والتوقيع نيابةً عن الشركة في جميع المعاملات مع البنك؛

٣. أن يقوم المفوضين بالتوقيع بالترتيبات مع البنك فيما يتعلق بالحصول على القروض وإصدار الكفالات نيابةً عن الشركة، أو فيما يتعلق بأية تسهيلات إئتمانية أخرى من قبل البنك للشركة؛

٤. أن يقوم المفوضين بالتوقيع، بالتوقيع والقبول بالنيابة عن الشركة أي ضمانات يتطلبها البنك لقاء هكذا تسهيلات؛

٥. أن يقوم بتعويض البنك عن أي خسائر أو أضرار أو تكاليف أو مطالبات أو مطالب يتكبدها البنك نتيجةً عن اعتماد البنك على أي تعليمات أو مراسلات التي يتلقاها من المفوضين بالتوقيع؛

٦. البنك بالإضافة إلى الأعضاء الآخرين في مجموعة أتش إس بي سي (كما يقتضي الحال)، مطالبين بالعمل وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة، والتي تتعلق بمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقديم خدمات مالية وخدمات أخرى لأشخاص ومؤسسات قد يكونون خاضعين للعقوبات، وقد يقوم البنك أو يطلب من أي عضو آخر في مجموعة أتش إس بي سي بإتخاذ أي إجراء قد يراه وفقاً لتقديره الوحيد المطلق بأنه مناسب وفقاً لأي من تلك القوانين والأنظمة. بما يتضمن ولكن لا يقتصر على تعطيل أو التبليغ عن أو التحقيق في أي طلب دفع وأية معلومات أخرى أو تعليمات العملاء التي ترسل إلى أو من قبل الشركة أو بالنيابة عنها من خلال أنظمة البنك أو أنظمة أي عضو آخر في مجموعة أتش إس بي سي والقيام بالمزيد من الإستفسارات للتأكد من إذا كان اسم شخص أو كان يخضع للعقوبات بأنه بالفعل يشير إلى هذا الشخص أو الكيان نفسه.

٧. أنه إذا كانت الشركة أو الشريك/الشركاء في الشركة يملكون ١٠٪ أو أكثر من أسهم الشركة المكتتب بها (سواء مباشرة أو غير مباشرة، بصورة قانونية أو كمالك منتفع) وكانت الشركة قد تأسست في دولة تسمح وتنظم الأسهم لحاملها، فإن الشركة و/أو الشريك/الشركاء في الشركة تقر/ يقرون بموجبهم بأنهم لم يقوموا بإصدار أي أسهم لحاملها ويوافق/يوافقون بأنهم لن يقوموا بتحويل و/أو إصدار أي أسهم لحاملها دون الحصول على موافقة البنك الخطية المسبقة وسوف تقوم الشركة بإبلاغ البنك فوراً في حال كانت قد قامت هي أو أي من الشركاء بإصدار أسهم لحاملها كما تؤكد الشركة و/أو الشركاء في الشركة بأنهم ليسوا ممنوعون بموجب القوانين والأنظمة من الإلتزام بهذا التعهد.

٨. إن الشركة على دراية وعلم بالرسوم والمصاريف المفروضة من البنك، و القابلة للتعديل من قبل البنك من وقت إلى آخر والمتوفرة على موقع البنك على الإنترنت.

٩. أنه يحق للبنك وفي إطار الأنظمة المطبقة، بأن يفشي المعلومات السرية الخاصة بالشركة (حسب مقتضى الحال) إلى أي بنك فيما يتعلق بطلب توصية على التسهيلات (والتي يمكن أن تتضمن معلومات عن الحسابات، نوع الأعمال التي تمارسها الشركة وحالة الحساب).

١٠. أن تقوم الشركة بتزويد البنك فوراً بنسخة من المستندات التأسيسية للشركة ونسخة من أي قرار تعديل بمجرد إتخاذة وكذلك نسخ من كافة الشهادات السارية الصلاحية والمستندات الأخرى الدالة على تأسيس الشركة وكافة الرخص والموافقات والأذونات السارية الصلاحية التي تسمح للشركة بممارسة أعمالها في والتي قد يطلبها البنك من حين لآخر؛

١١. أن أية حسابات بغض النظر عن طبيعتها إن كانت مفتوحة و/أو مستمرة باسم الشركة يتوجب أن يسار إلى تشغيلها وفقاً إلى هذا التفويض و في ظل الأحكام والشروط العامة لتشغيل حسابات الشركات المتوفرة في صفحة البنك الإلكترونية وتوافق وتقبل الشركة صراحة أن تكون ملزمة بها سواء صدرت باللغة الإنجليزية و/أو باللغة عربية.

توقيع المفوض بالتوقيع عن الشركة

من قبل وبالنيابة عن:

الإسم:

الصفة:

التاريخ:

ختم الشركة:

توقيع المفوض بالتوقيع عن الشركة

من قبل وبالنيابة عن:

الإسم:

الصفة:

التاريخ:

ختم الشركة:

توقيع المفوض بالتوقيع عن الشركة

من قبل وبالنيابة عن:

الإسم:

الصفة:

التاريخ:

ختم الشركة:

صدر عن بنك إنتش إس بي سي عُمان ش.م.ع.ع. ص.ب ١٧٢٧، الرمز البريدي ١١١، السيب، سلطنة عمان.

© بنك إنتش إس بي سي عُمان ش.م.ع.ع. ٢٠١٤ جميع الحقوق محفوظة لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في أي أجهزة أو نظم لخزن المعلومات أو نقله بأية شكل أو وسيلة كانت سواء الكترونياً، ميكانيكياً، فوتوغرافياً أو تسجيلياً أو خلاف ذلك، دون الحصول على إذن خطي مسبق من بنك إنتش إس بي سي عُمان ش.م.ع.ع.